توصيات

أ.د. زهير الحسني

مستشار هيئة الاستثمار- مجلس الوزراء

١- ربط الترقية بتحديث المادة العلمية المسؤول عنها الأستاذ المدرس.

٢- ربط العنصر الأجنبي لتقييم بحوث التخرج.

٣- ربط عضوية قبول التدريس بالمنافسة وتقرير لجنة القبول.

٤- تقييد عدد الجامعات بحاجة التنمية وسوق العمل ولكـل محافظـة جامعـة والتوسع بالكليات المتخصصة بدلاً من العدد الكلي للجامعات.

٥- اخضاع استحداث الدراسات العليا للمتطلبات الأكاديمية من حيـث الكـادر والمكتبة وحاجة سوق العمل.

٦- إلغاء الاستثناءات الواردة على شروط قبول الطلبة الأساتذة .

٧- ربط تأهيل طلبة الدراسات العليـا للتـدريس بالأسـتاذ المـشرف خاصـة بالمشاركة في المحاضرة .

٨- فرض قائمة البحث وطرق مناهج البحث العلمي والدروس التطبيقية.

٩- تخصيص ميزانية للبحث العلمي منفصلة عن الميزانية التشغيلية.

١٠- استحداث مادة طرق التدريس لكل العلوم.

١١- مكافأة المبدعين بما في ذلك القبول للبعثات العلمية.

١٢- إنشاء مراكز بحوث في الجامعات والكليات والوزارات.

١٣- تخصيص جزء من أرباح شركات القطاع العام والخاص للبحث العلمي .

١٤- إحياء المجلس الوطني للبحث العلمي وربط مجالس البحث العلمي في الجامعات والكليات والوزارات به .
١٥- تدريس مادة من مواد المناهج الدراسية باللغة الأجنبية.
١٦- ربط موضوع أطاريح الماجستير والدكتوراه بحاجة سوق العمل وحسب خطط التنمية الدائمة.
١٧- رفع معدلات القبول في الجامعات العراقية وفق معايير الجودة وخضوع المرشحين لفحص الياقة.
١٨- إلغاء نظام التقاعد الوجوبي للعلماء والأساتذة (درجة أستاذ).
١٩- الاشتراك بالدوريات العلمية الموسومة للجامعات الأجنبية.
٢٠- تقييد عدد المفردات العلمية الجامعة لمتطلبات النوعية لا الكمية حرصا على توجيه التعليم الجامعي نحو إنتاج المعرفة عوضاً عن تلقين المعرفة وحذف الزائد منها.
٢١- اشتراط التقاعد على حل مشكلة علمية لأغراض التفرغ العلمي وقبول البحث من قبل لجنة علمية.
٢٢- إنشاء المكتبة الالكترونية وربط الكليات بشبكة المعلومات.
٢٣- إنشاء دليل المعلومات لكل كلية وتوظيفه لأغراض الدراسة والبحث العلمي.
٢٤- تعميم التعليم التقني في كافة المحافظات.
٢٥- تعميم المعاهد الفنية لامتصاص حملة الدراسة الثانوية والاهتمام بإنشاء الكوادر الفنية المتوسطة استجابة لمتطلبات سوق العمل.
٢٦- تفريغ المواد العلمية الأساسية إلى مادتين وخاصة:
أ- تفريع الالتزامات إلى المصادر والأحكام.
ب- تفريع القانون الدولي العام إلى المؤسسات والعلاقات.